

المقدمة:



أدركت الجهات الرسمية الفلسطينية مبكراً الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمجتمع الفلسطيني سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية ولأسباب وطنية تهدف لتثبيت وجودة على أرضه، حيث وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي تم تأسيس نواة قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين بهدف توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الأفكار الريادية خصوصاً للأفراد غير القادرين على الحصول على التمويل من مصادر أخرى وذلك لمحاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة.

ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء العمل على توفير إحصاءات ومسوح اقتصادية فقد اتضح الحجم الكبير والجوهري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني الأمر الذي يوجب بالمقابل على

صانعي القرار والسياسات الاقتصادية وضع السياسات الاقتصادية السليمة للمحافظة على هذه المشاريع وتنميتها، حيث استمرت الجهود الرسمية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للمؤسسات التي تقوم على تقديم التمويل اللازم لتلك المشروعات، وقد كانت سلطة النقد من أولى الجهات الرقابية في المنطقة التي تبنت فكرة الرقابة على قطاع الإقراض المتخصص إيماناً منها بدور هذا القطاع الهام والحيوي في دفع جهود التنمية وذلك بتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللرياديين خصوصاً للفئات غير القادرة على الحصول على تمويل مصرفي، حيث قامت سلطة النقد بالعمل بشكل دؤوب لتنظيم وتأطير هذا القطاع وكذلك فقد عملت على توفير العديد من الإجراءات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك في ضوء تشخيصها للمشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث ترى سلطة النقد أن التحديات التي تشكل عقبة أمام تطور ونمو تلك المشاريع تحديات تتركز في جانبي العرض والطلب:

أولاً: جانب العرض:

وفي ضوء ذلك فقد عملت سلطة النقد على التعامل بمهنية مع تلك التحديات وبدء معالجتها وبالرغم من أن جزءاً من تلك التحديات لا تقع تحت صلاحيات سلطة النقد إلا أنها عملت جاهدة على التعامل معها بشكل مباشر وغير مباشر.

ولبدء التعامل مع تلك التحديات كان لا بد من قيام سلطة النقد بالرقابة والإشراف على مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تقدم التمويل الأكبر لتلك المشاريع بالإضافة لإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير لدور سلطة النقد بما يلي:

أولاً: قطاع الإقراض المتخصص:

1. لضمان وجود مؤسسات مالية قوية وقادرة على توفير التمويل والخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يكفل تطور هذه المشاريع وديمومة أعمالها فقد عملت سلطة النقد على تحويل كافة المؤسسات العاملة في القطاع إلى شركات سواء كانت ربحية أو غير ربحية حيث كانت تعمل سابقاً تحت أشكال قانونية مختلفة أغلبها جمعيات خيرية وتعاونية تعتمد في استدامة أعمالها على المنح والهبات فيما أصبحت الشركات تعتمد في استدامتها على أعمال تشغيلية.
2. كان للثقة التي حصل عليها قطاع الإقراض المتخصص الناتجة عن ترخيصها ورقابتها من قبل سلطة النقد الأثر الكبير في حصولها على التمويل سواء من القطاع المصرفي في فلسطين أو من قبل الجهات والمستثمرين الخارجيين وهو ما عمل على مضاعفة حجم القطاع خلال فترة زمنية قصيرة.
3. كما عملت سلطة النقد على تسهيل عملية حصول مؤسسات الإقراض على تمويل من القطاع المصرفي والمؤسسات الدولية ونتج عن ذلك زيادة محافظها بشكل كبير.

- محدودية التواجد المصرفي في المناطق النائية وتركز وجودها في مراكز المدن.
- عدم توفر منتجات مالية تتلاءم مع طبيعة أعمالهم.
- طلب ضمانات تقليدية لمنح التمويل.
- أسعار فوائد مرتفعة.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية.

ثانياً: جانب الطلب:

- عدم التسجيل الرسمي لتلك المشاريع أو توفر أية أوراق ثبوتية لها.
- عدم توفر بيانات كافية بشكل شفاف حول تلك المشاريع وأصولها وحجم أعمالها.
- قلة الوعي المالي لدى أصحاب تلك المشاريع.
- ضعف الثقة في القطاع المالي الرسمي من قبل أصحاب المشاريع مما يحفز التوجه للقطاع المالي غير الرسمي.
- ضعف الوضع الاقتصادي مما لا يشكل بيئة خصبة لتوفر تلك المشاريع ونموها لا سيما في ظل وجود الاحتلال المسيطر على المعابر والثروات الطبيعية.
- الإحجام عن طلب الخدمات المالية لأسباب دينية متعلقة بضعف توفر الخدمات المالية الإسلامية المتنوعة.
- ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية مثل عدم وجود محاكم متخصصة وطول إجراءات التقاضي.

10. تبني استراتيجية جديدة لقطاع الإقراض المتخصص للفترة من 2019 ولغاية 2024 تهدف لما يلي:

- تقديم القطاع لخدمات ومنتجات جديدة بحيث تعمل على تحسين أداء القطاع وخدمة عملائه لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مؤسسة لضمان القروض تهدف لتخفيض المخاطر على القطاع بحيث تعمل على دعم قيام القطاع بتقديم خدمات التمويل للمشاريع خصوصاً التي لا يتوفر ضمان لها.
- العمل على استخدام تقنيات مالية تكنولوجية حديثة بما يسهم في تحسين كفاءة القطاع ويقلل من التكاليف عليه وهو ما سيعمل على تحسين الخدمات المقدمة لعملائه.
- تبني دخول لاعبين جدد لقطاع الإقراض مثل البنوك المتخصصة والبنوك التنموية والتي تهدف بشكل أساسي لتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المصارف على إنشاء شركات أو تطوير وحدات داخلية مختصة بالتمويل الصغير والمتوسط.
- تشجيع قيام مؤسسات القطاع بتوفير تمويل مبني على الشريعة الإسلامية وذلك لتوفير فرصة التمويل أمام كافة شرائح المجتمع خصوصاً تلك الفئة التي تفضل التمويل الإسلامي.
- تبني دخول تقنيات مالية جديدة مثل منصات التمويل الجماعي Platform Crowdfunding والتي يمكن من خلالها تمكين أكبر عدد ممكن من الأفراد والجهات من المشاركة في تمويل تلك المشروعات.

4. قامت سلطة النقد بمنح مؤسسات الإقراض صلاحية الاستفادة من خدمة المعلومات الائتمانية وهو ما ساعد المؤسسات في تحسين شروط المنح وسرعة الإجراء وهو ما انعكس على جودة المحفظة الائتمانية كما أثرت قاعدة معلومات الائتمان لدى سلطة النقد ببيانات مؤسسات الإقراض، وفيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد ساهم انضمام مؤسسات الإقراض لقاعدة بيانات معلومات الائتمان في توفير سجل لتلك المشروعات بحيث أضحت بإمكانها الحصول على التمويل من أكثر من جهة نظراً لتوفر سجل مركزي لها أصبح يعتبر التعريف الرسمي لها.

5. عملت سلطة النقد على تشجيع مؤسسات الإقراض على تقديم الدعم الفني والتدريب لمالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6. تم العمل على إعداد سجل رسمي للأموال المنقولة وهو ما كان له بالغ الأثر في تحسين قدرة المشاريع في الحصول على التمويل من خلال رهن المعدات والآلات التي تملكها.

7. تم العمل على التواصل مع جهات التمويل الدولية بشكل مباشر أو من خلال الوزارات المختصة بالسلطة الوطنية وذلك لتوفير تمويل لمؤسسات الإقراض بدون أية تكاليف أو بفوائد بسيطة على أن يتم توجيه تلك الأموال المخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

8. التنسيق مع العديد من الجهات الدولية لإدارة أموال مخصصة لضمان بعض أنواع القروض لا سيما الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

9. التنسيق مع الجهات الحكومية لإنشاء مؤسسات داعمة ومساندة لقطاع الإقراض المتخصص مثل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التشغيل والحماية الاجتماعية.

ثانياً: الشمول المالي:

إدراكاً من سلطة النقد لأهمية وصول الخدمات المالية لكافة الفئات بكفاءة عالية وبأسعار عادلة بما يسهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة وأثرها الكبير على توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية حقوق المتعاملين مع القطاع المالي ونقل النظام غير الرسمي إلى النظام الرسمي وتعزيز الاستقرار المالي فقد عملت سلطة النقد على إعداد استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي، بأهداف استراتيجية كما يلي:

1. زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة في المجتمع مثل النساء والشباب والرياديين والعاطلين عن العمل وتعزيز المعرفة والقدرات المالية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقة المواطنين بمزودي الخدمات المالية.
2. تعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة من خلال توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية غير المخدومة وتعزيز وصول فئات محددة من المجتمع للخدمات المالية وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية وتعزيز البنية التحتية القانونية وتوفير خدمات مالية إسلامية.
3. تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال تعزيز البيئة القانونية ذات العلاقة بحماية المستهلك وبناء قدرات جمعيات حماية المستهلك وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح حول الخدمات المالية والحقوق والواجبات المترتبة على ذلك وتعزيز تطوير أنظمة الشكاوى وزيادة وعي المواطنين بوجودها وآلية التعامل معها وتعزيز وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المالية.
4. الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية من خلال تشجيع المؤسسات المالية على تبني الخدمات الرقمية التكنولوجية في إطار استراتيجية رقابية توازن ما بين الإبداع والتطوير والمخاطر التي قد ترافق ذلك وتعزيز البنية التحتية القانونية للخدمات المالية الإلكترونية وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لتعزيز الشمول المالي.